«الديمقراطية» أطلقت حملة باتجاه المدينة وسط تشكيك جنرالات «البنتاغون» في خطط كارتر

واشنطن تمضي إلى الرقة من دون تركيا.. وأنقرة تضع يدها على الزناد

أنس وهيب الكردي

اتخذت الإدارة الأميركية الديمقراطية قرارها الحاسم؛ إطلاق عملية الرقة من دون الأتراك، وذلك عشية الانتخابات الأميركية. وربما اندفع الأميركيون إلى المعركة، التي أبدى جنرالات كبار في وزارة الدفاع شكوكهم حيالها، ولو أدى ذلك إلى إغضاب حلفائهم الأتراك، لتعزيز حظوظ مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون لانتخابات الرئاسة الأميركية، بعدما ترنحت حظوظها للفوز، وتلميع إرث الرئيس باراك أوباما المغادر للبيت الأبيض مطلع العام المقبل.

وخلال الأسبوع الماضي، واظب مسؤولون أميركيون كبار على التأكيد أن معركة الرقة ستنطلق خلال أسابيع، ليتضح أنهم كانوا يخادعون حلفاءهم الأتراك، وأن ما كانوا يقصدونه بالأسابيع هو مجرد أيام، وأن حديثهم عن «دور تركي» ليس أكثر من التحاق تركيا، بخطط العمليات التي وضعتها وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون». وبات معلناً أن رأس حربة عملية الرقة ستكون «قوات سورية الديمقراطية»، وعمادها «وحدات حماية الشعب» الكردية، المصنفة على لوائح الإرهاب التركية. وحضرت أميركا عملياً للمعركة طويلاً عبر نشر قواتها في منبج وتل أبيض لحماية ظهر «وحدات حماية الشعب» وهي تقاتل في الرقة، وربما كانت مكافأتهم أميركياً، على القتال في هذه المدينة هي تثبيت حضورهم في ريف حلب الشمالي وبالتالي تعميد «الكيان الفدرالي» في شمال سورية. ويبدو أن الأتراك قد حشدوا قواتهم شمال سورية والعراق ووضعوا أيديهم على الزناد.

وتجنباً لإحراج أنقرة، دفعت واشنطن «قوات سورية الديمقراطية» إلى الإعلان عن بدء عملية الرقة. وأكدت القوات أنها بدأت «حملة عسكرية واسعة للسيطرة على مدينة الرقة من مسلحي داعش وذلك بدعم من التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش.

والتزمت «الديمقراطية»، بالأهداف الأميركية للحملة، المتمثلة في عزل تنظيم داعش في الرقة عن بقية قواته في العراق ودير الزور، ومنعه بالتالي من المناورة ما بين سورية والعراق. وفقاً لموقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني. وذكرت «الديمقراطية» أنها «اتخذت إجراءات لمحاصرة المدينة وقطع طرق الإمداد عن مسلحي التنظيم فيها، نافيةً «أي مشاركة تركية في الحملة».

ونهاية الأسبوع الماضي، أكد المتحدث باسم «الديمقراطية» طلال سلو قرب انطلاق حملة عسكرية مدعومة من التحالف الدولي، وبقيادة «الديمقراطية» للسيطرة على «مدينة الرقة المحتلة من داعش»، وبين أنه «تم حسم موضوع (المشاركة التركية في الحملة) مع التحالف بشكل نهائي»، وأضاف بشكل قاطع: «لا مشاركة لتركيا».

وحسب فضائية «الجزيرة» الإخبارية، حصلت «الديمقراطية» الأسبوع الماضي، على أسلحة وذخائر متطورة من التحالف الدولي تمهيداً لعملية الرقة. وبينت الفضائية أن الأسلحة وصلت عبر مطارات القواعد العسكرية في رميلان والمالكية وعين العرب، والتي تخضع لسلطة الإدارات الذاتية التي أعلنها من طرف واحد حزب الاتحاد الديمقراطي (بيدا).

وخلال التحضيرات لعملية الرقة، حاول المسؤولون الأميركيون تهدئة مخاوف نظرائهم الأتراك من مشاركة «حماية الشعب» في الحملة على الرقة، خصوصاً أن الأتراك لم يخفوا رغبتهم في المشاركة بالعملية لكنهم اشترطوا لمشاركتهم إقصاء الوحدات عنها، واعتماد مليشيات «الجيش الحر» المدعومة تركياً. وأكد وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر الأسبوع الماضي، أن عملية تطويق مدينة الرقة ستتم قريباً، وأشار إلى أن التباحث مع الأتراك مستمر حول الدور الذي يمكن أن تلعبه أنقرة في العملية، مذكراً الأتراك بالدعم الذي توفره واشنطن لتدخل القوات التركية في الخط الواصل ما بين جرابلس ومارع، من دون أن يتحدث عن الباب أو منبج أو حتى إعزاز، واصفاً التعاون الأميركي مع الأتراك بأنه «على درجة كبيرة من الأهمية، حيث يسهم في تحقيق أمن الحدود التركية». وفي إشارة إلى نفاذ الصبر الأميركي حيال المماطلة التركية، قال «البنتاغون» الاثنين الماضي، إن من مصلحة تركيا وعدد من الشركاء في التحالف أن يلعبوا دوراً رئيسياً في عملية الرقة التي ستنطلق «خلال أسابيع».

حشود لـ«سورية الديمقراطية» استعداداً لمعركة الرقة

ويبدو أن المصالح السياسية للحزب الديمقراطي الأميركي ولكارتر شخصياً هي تحرك قرار عملية الرقة، إذ إن إعلان الوزير الأميركي عن إمكانية بدء عملية الرقة قريباً «فاجأ» قادة بلاده العسكريين، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية. ويتم تداول معلومات عن أن كارتر أراد من وراء إطلاق عملية الرقة تحسين فرص كلينتون في السباق إلى البيت الأبيض، كي يضمن استمراريته على رأس وزارة الدفاع الأميركية إذا ما فازت المرشحة الديمقراطية.

وفي الجلسات الخاصة، أعرب عدد من كبار الضباط الأميركيين عن شكوكهم في إمكانية البدء قريباً بمعركة الرقة نظراً لتعقيد النزاع السوري. وقال مسؤول في «البنتاغون»، طلب عدم كشف هويته، بعد انتقاء كلماته بدقة أن برنامج كارتر الزمني «متقدم قليلاً على ما سمعته حتى الآن». وأكد مسؤول آخر في الدفاع أن توقعات العسكريين بشأن الرقة، لا تتطابق مع ما قاله كارتر.

وقبل بدء هجوم بري سيجري على الأرجح وفق الخطوط نفسها المعتمدة في الموصل حاليا، سيكون على طائرات التحالف استكمال «عزل» و«رسم حدود» الرقة و«تغطيتها». وهذا يتطلب ضربات جوية متواصلة على المواقع القتالية للتنظيم الجهادي وقطع طرق الإمدادات إلى المدينة ومنها. وبين الناطق باسم التحالف الدولي الكولونيل جون دوريان أن هذه العمليات نجحت جزئياً حتى الآن، وقطعت الطرق من الرقة إلى أوروبا وبالعكس، في إشارة بشكل خاص إلى عمليات منبج، تل أبيض، درع الفرات.

وأضاف: «ما نتحدث عنه هو درجة متقدمة من العزل تقلص إلى حد كبير حرية تنقل داعش إلى خارج وإلى داخل المدينة».

وأشار مسؤول عسكري ثالث إلى أن الهجوم على الرقة يمكن أن يبدأ قبل ٢٠١٧ «لكنه قد يستمر لفترة أطول لأسباب لا نستطيع السيطرة عليها». وشدد على أن الأمر «متوقف على القوات المحلية» في إشارة إلى ميليشيات «سورية الديمقراطية»، مضيفاً «إذا كانوا مستعدين فنحن مستعدون».

وأمضى التحالف أشهراً في تدريب «الديمقراطية» بما في ذلك على طريقة استدعاء ضربات جوية، لكن وزارة الدفاع الأميركية اعترفت بأن بعض المقاتلين العرب لم ينهوا بعد التدريب الذي يستمر أسابيع. كما يعتقد «البنتاغون» أن أعداد المتطوعين ضمن هذه القوات ستتزايد مع تقدم العمليات. وتتوجس العشائر العربية، الموزعة ما بين الولاء للحكومة السورية والمعارضة، من مشاركة الأميركيين والأكراد في العملية.

والمسألة الأخرى التي تزيد الوضع تعقيداً هي تركيا، التي تدعم طرد داعش من الرقة لكنها تعارض إقامة كيان كردي على أنقاض خلافته. ويتوقع أن تتقدم «وحدات حماية الشعب» لاستعادة الرقة لكنها لن تدخل المدينة، ممهدة الطريق بذلك للمليشيات العربية ضمن «الديمقراطية» للقيام بذلك.

والسؤال الآخر هو الدور الذي سيلعبه الجيش التركي إذ إن التقدم باتجاه الرقة يمكن أن يتباطأ إذا كان المقاتلون مضطرين لحماية ظهرهم من الأتراك.

ولا يبدو أن الأتراك بصدد تسهيل مهمة الأميركيين في الرقة، إذ أفاد وزير الدفاع التركي فكري إيشك أمس أن بلاده أكملت استعداداتها على طول الحدود مع كل من سورية والعراق، تحسباً لأي تطور جديد يمكن أن يحدث في هاتين الدولتين من شأنها أن تؤثر على الأمن الداخلي التركي.

وأوضح إيشك في تصريح صحفي أن الحشود العسكرية التي ترسلها بلاده إلى المناطق الحدودية مع سورية والعراق، تأتي ضمن إطار التدابير التي تتخذها حكومة بلاده تجاه أي محاولة للتغيير الديمغرافي في تلك المناطق التي أعلنتها تركيا خطوطاً حمراء بالنسبة لها.

وأفشلت واشنطن خطط أنقرة لزعزعة استقرار مدينتي منبج (ريف حلب الشمالي) وتل أبيض (ريف الرقة الشمالي)، الخاضعتين لسيطرة «وحدات حماية الشعب»، ما يؤدي إلى فرض اللاعب التركي على الولايات المتحدة رقماً صعباً في معادلة السيطرة على الرقة.

ونشر «البنتاغون» جنوداً من القوات الخاصة الأميركية في هاتين المدينتين كضمان للوحدات ضد تركيا، كي تتمكن من التفرغ لقتال داعش في الرقة. وبعد أن كانت واشنطن قد دعمت مطلب أنقرة انسحاب «حماية الشعب» من منبج، تحركت الدبلوماسية الأميركية إلى الغموض تجاه وعودها للأتراك. وتعليقاً على أنباء تحدثت عن نية واشنطن وأنقرة إرغام «حماية الشعب» على مغادرة مدينة منبج، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر: «رأيت هذه التقارير، لكنني لا أستطيع تأكيد أي شيء.. أنها المرة الأولى التي أسمع فيها عن محاولات تتخذ (لفعل ذلك)».

وأكد تونر في موجز صحفي يومي، أن وحدات حماية الشعب «جزء» من التحالف ضد داعش، وأن بلاده تتعاون معها منذ وقت طويل، مثلما تتعاون مع التركمان والعرب في سورية، وأعرب عن تفهم واشنطن لقلق تركيا حيال «بعض عناصر» وحدات حماية الشعب فقط»، وأشار إلى أن واشنطن طالبت «الوحدات» أن «تتمسك بالتزاماتها بشأن أماكن تموضعها في شمال سورية»، من دون أن يوضح ماهية تلك الالتزامات. وتتخوف أنقرة من صفقة بين أميركا ووحدات حماية الشعب؛ تشارك بموجبها الأخيرة في عملية الرقة مقابل موافقة الأولى على انتزاع الوحدات ممر يصل عفرين بشرق نهر الفرات عبر الباب ومنبج، ما يعني إخفاق عملية «درع الفرات» في منع الكانتون الكردي شمالي سورية.

وعلى خط مواز تباطأت عملية «درع الفرات» وانحصر القصف التركي على مواقع وحدات حماية الشعب في تل رفعت. واضطر الجيش التركي أول أمس إلى دعم ميليشيات «الحر»، بأكثر من ٧٠ عملية قصف على أهداف داعش.

هجوم انتحاري في ريف حلب الشمالي

أفادت وكالة «أعماق» التابعة لتنظيم داعش يوم الجمعة، بأن هجوماً انتحارياً استهدف تجمعاً للمسلحين المدعومين تركياً، قرب قرية تلجيجان جنوب ناحية أخترين في ريف حلب الشمالي، أسفر عن مقتل أكثر من ١٥ عنصراً من المسلحين، وتدمير ثلاث سيارات لهم. وأكدت الوكالة إعطاب التنظيم دبابتين للجيش التركي بصاروخين موجهين، إحداهما قرب قرية عبلة، والأخرى قرية تليل العنب، جنوب بلدة أخترين.

وأقر الجيش التركي بمقتل أحد جنوده العاملين في سورية وإصابة اثنين آخرين بجروح في هجوم صاروخي شنه تنظيم داعش، من دون أن يحدد في أي منطقة وقع الهجوم.

وبمقتله يرتفع إلى ١٢ عدد الجنود الأتراك الذين سقطوا في سورية منذ بدأت أنقرة عملية درع الفرات أواخر شهر آب.

قولاً واحداً

دعاة «ملحمة حلب» يحرقون المدينة

صياح عزام

يخطئ كثيراً من يتصور أو يظن أن المجموعات الإرهابية المسلحة مثل جبهة النصرة وجيش الفتح ومن انضوى معهما سابقاً ولاحقاً في ظل التحديث والتطوير المستمرين لمنظومة الإرهاب في سياق المراهنات عليها من رعاتها وداعميها، يخطئ من يظن أن تقوم هذه المجموعات من وحي خيالها أو بوازع منها، بحرق مدينة حلب تحت شعار «ملحمة حلب» من دون أن تتلقى الإشارة من منتجيها ومشغليها للقيام بذلك، إذ يستميت معسكر التآمر والإرهاب لتحرير جزء من منظومته الإرهابية المحاصر في الأحياء الشرقية من مدينة حلب، ويسعى بشتى الطرق لتذخير الإرهابيين هناك، عدة وعتاداً وأفراداً، وفق حسابات مخطط المعسكر المذكور، في محاولة لفرض ما يشبه الطوق المضاد على القوات السورية وحلفائها ومحاصرتها والعمل على استنزافها.

وعلى ضوء الحرب الإعلامية غير المسبوقة على سورية وروسيا للتحريض والتشويه واتخاذ المدنيين دروعاً بشرية، والتذرع بالمساعدات الإنسانية، واستناداً إلى تفاصيل المشهد الممتد من العراق إلى سورية، يمكن استلماح جوانب المخطط لمحاولة محاصرة الجيش السوري وحلفائه في حلب من خلال ما يلي:

١- إضافة عصابات إرهابية جديدة إلى ترسانة الإرهاب المعروفة (داعش والنصرة) ومن انضم إليهما، حيث أدخلت واشنطن المنتج والراعي الأول للإرهاب عصابة (نور الدين زنكي) و(أحرار الشام) وغيرهما التي وصل عددها إلى عشر عصابات بعد أن حظي إرهابها برضا واشنطن ومنحته صفة (الاعتدال) وهذا يدخل في سياق تطوير منظومة الإرهاب وترسانته لتكون قادرة على استنزاف وإسقاط الدولة السورية.

٢- إطلاق الآلاف من الدواعش من مدينة الموصل نحو الرقة ودير الزور حيث يظهر من المشهد الحالي أن المعركة في الموصل هي لتحرير داعش وليس الموصل وسكانها من قبضة التنظيم الإرهابي، وبالتالي تحقيق الهدف الأميركي بإعادة احتلال تدمر، وهذا ما سيعزل سورية عن العراق من جهة، وسيكون إحدى الكماشات المطبقة على الجيش السوري وحلفائه من جهة أخرى، في الوقت الذي ستكون معركة الرقة تحت تصرف الولايات المتحدة وعملائها «من الأكراد وتركيا».

٣- الإيعاز الأميركي إلى أردوغان بتوجيه قواته وإرهابيي الجيش الحر الذي تقوده الاستخبارات التركية نحو مدينة «الباب» الإستراتيجية، قبل أن يصل إليها الجيش السوري ويقطع الإمدادات من تركيا، بمعنى أن المخطط الأميركي التركي هو إحكام الحصار من جهة شمال حلب. وهذا كله اتفق عليه خلال زيارة «أشتون كارتر» الأخيرة إلى أنقرة والتنسيق مع أردوغان حيال خطط التدخل السافر في الشأن السوري.

لاشك بأن الهدف من كل ذلك، هو مَنْع سورية وحلفائها من الحسم في مدينة حلب وتحريرها من الإرهاب، وإعادة احتلال المناطق السورية المحررة.

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- السقوط الذريع لكذبة وبدعة «المعارضة المعتدلة»، فما تفعله أميركا وأدواتها، يعزز الإرهاب.
- إن التذرع بالإنسانيات، وإظهار الخشية على المدنيين هما «كذبة إضافية» لستر الدعم العسكري الكبير الذي وصل للإرهابيين من بينه أسلحة متطورة وصواريخ مضادة للطيران محمولة على الكتف.
- افتضاح الدور التركي الذي يلعب ويرقص على جميع الحبال، ويكشف الأطماع العثمانية المتجددة في العراق وسورية كما أفصح عنها أردوغان، إذ إن تذرعه بمنع قيام كيان كردي على الحدود مع تركيا، ما هو إلا حيلة لخداع موسكو وطهران تحديداً.
- إن من يدمر حلب ويحرقها هم أصحاب ورعاة ومشغلو «ملحمة حلب» وداعموها، ولكن رغم كل ذلك، فإن قوة الإرادة لدى الجيش السوري وحلفائه وأصدقائه كفيلة بإفشال ما يخطط له معسكر التآمر والإرهاب.

الجيش يضغط على مسلحي «خان الشيح» لإنجاز التسوية

الوطن

كثف الجيش العربي السوري وسلاح الجو التابع له من استهدافهما للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة في بلدة خان الشيح في غوطة دمشق الغربية التي يفرض الجيش حصارا محكما على الإرهابيين والمسلحين المتحصنين بداخلها، بالترافق مع سعي الجهات المعنية في الدولة إلى الوصل إلى اتفاق تسوية في البلدة.

وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض إن الطائرات المروحية قصفت بما سماه «البراميل المتفجرة» مناطق تمركز المسلحين في البلدة خان الشيح المحاصرة من قوات الجيش والمسلحين الموالين لها.

وذكر المرصد أن القصف الصاروخي والمدفعي لقوات الجيش يأتي «مع محاولاتها الوصول إلى اتفاق ومصالحة مع مقاتلي الفصائل العاملة في بلدة خان الشيح عبر وجهاء وأعيان من المنطقة».

وأوضح أن ذلك يأتي عقب تمكن قوات الجيش خلال الأيام الفائتة من محاصرة بلدة خان الشيح عبر السيطرة على جميع الطرق الواصلة إلى البلدة، وتضييق الخناق عليها أكثر من خلال سيطرتها على منطقة البويضة المحاذية لها من الجهة الشرقية.

وأشار المرصد إلى أنه في حال تمكنت قوات الجيش من الوصول إلى اتفاق مع «الفصائل العاملة» في خان الشيح، فإنها تكون قد استعادت السيطرة على رابع منطقة سكنية بغوطة دمشق الغربية، بعد داريا ومعضمية الشام، وبلدة الديرخبية.

وفي الأسبوع الماضي تكثفت المفاوضات بين الجهات المختصة والميليشيات المسلحة في خان الشيح، لإنجاز تسوية في البلدة على غرار ما حصل في عدد من البلدات في ريف العاصمة الغربي مؤخراً (داريا، قدسيا، الهامة، المعضمية)، وذلك بعدما ضيق الجيش العربي السوري الخناق على المسلحين في البلدة. وقال موقع «الحل السوري» الإلكتروني المعارض حينها: «تتسارع الأحداث في الغوطة الغربية، حيث بدأت المفاوضات على مصير مخيم خان الشيح، بعد حصاره بشكل كامل منذ أسبوع». ونقل الموقع عما سماه «مصادر متفرقة» تأكيدها «وجود مفاوضات بين قياديين من المعارضة المسلحة وقوات النظام»، وإشارتها إلى أن هذه المفاوضات «تأتي لتحدد ما ستؤول إليه الأمور في المخيم بعد حصاره».

وتتركز المفاوضات وفق ما ذكر الموقع على «إيجاد آلية لخروج عناصر المعارضة المسلحة، فيما تغلب عليها حالة من الضبابية والغموض، بسبب عدم تصريح فصائل المعارضة المسلحة عما يدور خلالها».

ووفق ما نقل الموقع عن أحد سكان المخيم، فإن «خروج المعارضة إلى مدينة درعا يبقى هو الاحتمال الأكبر».

مجموعة مسلحة في خان الشيح

وقبل ذلك ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن وفداً من الجهات المختصة عقد اجتماعاً مع ممثلين عن الميليشيات المسلحة في غوطة دمشق الغربية، تمهيداً لـ«مبادرة صلح»، تتضمن إخراج مقاتلين الميليشيات إلى إدلب.

كما نقلت وكالة «فارس» الإيرانية شبه الرسمية للأنباء عن مصادر محلية مطلعة على سير ملف المصالحات بريف دمشق «أن الاجتماع ناقش عرض سورية على الميليشيات المسلحة بالخروج من مخيم خان الشيح والمناطق المحيطة بها إلى إدلب».

وحسب المصادر، فإن الاتفاق يشمل خروج المسلحين من «مخيم خان الشيح– المقيلبية – زاكية – الحسينية – الطيبة»، وكلها مناطق تقع بريف دمشق الجنوبي الغربي، وتعتبر المعاقل الأخيرة للمسلحين في المنطقة، وهي من أكثر المناطق إستراتيجية في حسابات تأمين دمشق، وتأمين «أتوستراد السلام» الرابط بين دمشق ومحافظة القنيطرة.

المصادر لفتت إلى أن ميليشيا «لواء أحرار داريا»، التي تعد إحدى الميليشيات العاملة في مخيم خان الشيح، رفضت الاتفاق المبدئي، مشيرة إلى أن هذا الرفض جاء من قيادة الميليشيا كي لا تتحمل مسؤولية إخلاء المنطقة باتفاق يشبه اتفاق إخلاء داريا.

عناصر إرهابية من «جبهة الشام»

التنظيم على طريق التشرذم

انشقاق أحد كبار قادة «فتح الشام»

الوطن - وكالات

ضربات متتالية تتلقاها «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، بخسارة كبار قادته في سورية، وإن كان بعضهم قتل، إلا أن من ينشقون يؤلمون التنظيم أكثر، وكان آخرهم الأسترالي «أبو سليمان المصري»، المعروف أيضاً باسم «مصطفى فرج»، الذي يشغل موقع المسؤول عن الإعلام الأجنبي وعضو في مجلس الشورى «الجبهة».

إن الانشقاق في التنظيم يشير إلى أنه بدأ في طريق التراجع والفشل ولا بد أن فرج ذو الباع الطويل مع تنظيم القاعدة قد شعر بداية السير باتجاه الهلاك فقرر استباق موته والهرب بنفسه وهو ما سيترك منعكسات سلبية جداً على التنظيم.

ظهر فرج مؤخراً، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، أنكر فيها الصلة بين تنظيم القاعدة الإرهابي وجبهة فتح الشام، ومن المفارقات، أنه نفسه دليل إثبات على وجود هذا الرابط.

أعماله المتشددة تعود إلى أستراليا، حيث انخرط في العمل المتشدد جنباً إلى جنب مع رجل القاعدة بلال خزعل الذي التقى زعيم التنظيم السابق أسامة بن لادن في أفغانستان. كما أنه كان يرتبط مع زعيم المليشيا اللبناني حسام صباغ، الذي اعتقل في عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بالقاعدة.

هذه العلاقة طويلة الأمد مع القاعدة ربما تفسر لماذا أعطي فرج هذا الاهتمام وتم التعامل معه بمستوى عال من جانب «النصرة» عندما وصل إلى سورية.

وبعدها مباشرة أصبح هو المتحدث الرسمي وأكبر الخبراء الدينيين، فقد استلم منصباً أعلى بكثير من كبار القادة. هذا أحد الأسباب التي تجعل من استقالته أمراً مهماً بشكل كبير في هذه الآونة.

أيضاً، استقالته يوم ١٧ تشرين الأول تأتي في أعقاب فقدان القاعدة في سورية سلسلة من كبار القادة في الأسابيع الأخيرة.

وتثير هذه الاستقالة تساؤلات مهمة حول دوافع فرج: هل كان ذلك بسبب اختلافات إيديولوجية أم هي مجرد محاولة لإنقاذ نفسه من الشقوق الآخذة في الاتساع في فرع القاعدة السوري؟.

محتوى ونبرة الرسالة تدعم منظور المصلحة الشخصية: ويبدو، كقائد داخلي كبير، فإن فرج استطاع أن يرى كيف باتت جبهة فتح الشام محطمة ومدى السرعة التي تتجه بها نحو الفشل.

استقالة فرج أطلقت نقاشاً مكثفاً في وسائل التواصل الاجتماعي بالعربية والتركية والإنكليزية، المتعاطفون مع القاعدة أعربوا عن تخوفهم وقلقهم العميق إزاء الخلافات الداخلية. ويبدو أن موقف فرج باعتباره شخصية دينية كبيرة في جبهة فتح الشام عزز المخاوف لدى المؤيدين.

«الحر» يتلاشى في حلب

زاد نبأ انضمام ميليشيا «تجمع فاستقم كما أمرت» التابعة لميليشيا «الجيش الحر» في حلب إلى ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» من مخاطر «انقراض»، «الجيش الحر» الذي تعول عليه الدول الغربية بوصفه «المعارضة المعتدلة».

وجاءت «بيعة»، «فاستقم كما أمرت» لـ«أحرار الشام» غداة اشتباكات عنيفة على مدى يومين مع «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وحلفائها من ميليشيا «حركة نور الدين الزنكي» وميليشيا كتائب «أبو عمارة» نتيجة اتهامها «التجمع» بالوقوف وراء محاولة اغتيال القائد العام لكتائب «أبو عمارة»، مهنا جفالة، الذي فقد ساقيه بتفجير استهدف سيارته قبل عام تقريباً، مقابل نفي «التجمع» الاتهامات المذكورة.

اشتباكات نتج عنها اعتقال عدد من قادة «تجمع» ومحاصرة مقراتها في أحياء حلب الشرقية، إضافة إلى محاصرة مسلحيه في عدد من الجبهات، ما أجبر «التجمع» على الانضمام إلى «أحرار الشام»، في محاولة لإنقاذ ما بقي من عديده وعتاده.

وجاء خبر الانضمام عبر تغريدة للقاضي الشرعي لـ«فتح الشام»، السعودي عبد الله المحيسني، صباح الجمعة عبر صفحته الشخصية على تويتر، مباركاً الخطوة التي من شأنها «حقن دماء المقاتلين وتوحيد الكلمة في سورية».

ويعتبر تجمع «فاستقم كما أمرت» أحد أبرز الميليشيات المتبقية تحت لواء «الجيش الحر»، ويقول نشطاء مقربون من «التجمع»: إن مسلحيه يرابطون على ٣٥٪ من جبهات الأحياء الشرقية المحاصرة، وبانضمام هذا التجمع إلى «أحرار الشام»، يكون «الجيش الحر» قد خسر تشكيلا جديداً لمصلحة التنظيمات «الجهادية» المتشددة بعد اندثار «الفرقة ١٦» نهاية تموز الماضي غداة خسارتها جبهاتها شمال مدينة حلب كافة. ويرى مراقبون أن هذه الخطوة من شأنها إعادة إحياء السؤال المربك للولايات المتحدة والدول الغربية الدائرة في فلكها: من «المعارضة المعتدلة» في حلب؟

روسيا اليوم

عناصر من «الحر» في حلب